مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

دور الحركات الإسلامية في هندسة المشهد السياسي بعد 2011: دراسة تقييمية لتجربة حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي

The role of Islamist movements in the engineering of the political scene after 2011: an evaluation of Ennahda's experience in achieving a democratic transition

صباح عزوز[*1]، جامعة المسيلة، (الجزائر) sabah.azouz@univ-msila.dz

السعيد ملاح[2]، جامعة المسيلة، (الجزائر) said.mellah@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 07-08-2021 تاريخ قبول المقال: 18-10-2021

الملخص:

من المواضيع التي تناولتها الأوساط السياسية والأكاديمية العربية والدولية ،دور الحركات الإسلامية في الانتقال الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي2011، حيث عرفت تونس وصول حركة النهضة الاسلامية للحكم لأول مرة ولقد أجمع المفكرون والمتتبعون للشأن العربي على أن تجربة النهضة في الحكم نجحت بعكس باقي البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات في حماية مسارها الانتقالي الديمقراطي وتجاوز العقبات التي مرت بها مستعينة بالتوافق السياسي لتجاوز الخلافات التي عرفها النظام السياسي التونسي في السنوات الماضية ،في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على دور الحركات الإسلامية في هندسة المشهد السياسي العربي بالتحديد حركة النهضة التونسية التي وصلت للحكم في تونس 2011، وكيف ساهمت في تحقيق الانتقال الديمقراطي والتحديات التي واجهتها.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية ، الانتقال الديمقراطي ، حركة النهضة التونسية ، التوافق السياسي.

Abstract: One of the topics addressed by the Arab and international political circles, academics, the role of Islamic movements in the democratic transition after the Arab Spring revolutions 2011, where Tunisia knew the arrival of the Islamic Renaissance movement to rule for the first time. The role of Islamist movements in the engineering of the Arab political scene, specifically the Tunisian Ennahda movement that came to power in Tunisia in 2011, and how it contributed to the democratic transition and the challenges it faced

Key words : Islamic movements, democratic transition, Tunisian Ennahda , political consensus.

[*] صباح عزوز.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

مقدمة:

شغلت ظاهرة الحركات الإسلامية حيزا كبير من اهتمام الباحثين والمختصين بهذا الشأن من جهات رسمية وغير رسمية وعرف الإسلاميين في أغلب الدول العربية دور المعارضة السياسية التي تعاني القمع والتهميش، وبعد ثورات الربيع العربي وجدت بعض هذه القوى نفسها في السلطة كحركة النهضة في تونس، التي استطاعت الحصول على أعلى نسبة من مقاعد البرلمان مما مكنها من تشكيل حكومة ائتلافية والمشاركة في السلطة وتحقيق الانتقال الديمقراطي و إدارة المرحلة الانتقالية عموما وتتحدد إشكالية في معرفة دور حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس بعد2011، وموقع الحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي، مما دفع إلى طرح الإشكالية التالي: ما هو دور حركة النهضة الاسلامية بتونس في تحقيق الانتقال الديمقراطي بعد2011؟

منهج الدراسة :

اتبعت في كتابة هذه الرسالة المنهج الوصفي التحليلي، الملائم لهذا النوع من البحث.

هدف الدراسة :

1- البحث في دور الحركات الاسلامية في البلدان التي عرفت ثورات الربيع العربي .

2-دراسة المتجرية الاستثنائية لحركة النهضة التونسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس بعد2011.

وللإجابة على إشكالية الدراسة سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث أساسية:

تقسم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: الحركات الإسلامية، الانتقال الديمقراطي: مقاربة إبستمولوجية.

المبحث الثاني: موقع حركة النهضة التونسية في العملية السياسية في تونس قبل وبعد الثورات.

المبحث الثالث: مساهمة حركة النهضة في الانتقال الديمقراطي ومستقبلها في العملية السياسية في تونس.

ثالثاً: منهج الدراسة: اتبعت في كتابة هذه الرسالة المنهج الوصفي التحليلي، تبعًا لخطوات التفسير الموضوعي.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

المبحث الأول: الحركات الإسلامية، الانتقال الديمقراطي مقاربة ابستمولوجية:

تختلف الادبيات في تعريف المفاهيم الأبستمولوجيا للحركات الاسلامية والانتقال الديمقراطي وذلك لاختلاف توجهات الباحثين

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية: أظهرت العديد من الأدبيات وجود تباين كبير في وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين اتجاه مفهوم الحركات الإسلامية، فهناك من يستعمل مصطلح الحركة الإسلامية وهناك من يستعمل مصطلح الإسلام السياسي حيث أن لكل كاتب اتجاهاته وزاويته التي ينظر من خلالها إلى تعريف المصطلحين.

أولا –مفهوم الحركة الإسلامية : يقصد بالحركة في مجال الفكر السياسي هو ما كان خاضعا لفكر وساعيا إلى تطبيق غايات معينة استنادا إلى منهج منظم ومخطط فالحركة إذن تعتمد على الفكر بوصفه الباعث والمحرك وتسعى من خلال النتائج إلى تحديد غايات وأهداف معينة وتعتمد في الوصول إلى هذه الأهداف على منهج مدروس ويشير المفهوم كذلك إلى القائمين بممارسة العملية السياسية (فكرا ونظما) انطلاقا من تصورات للمنهج الإسلامي في السياسة والحكم ومن ثم فإن هذه الأدوار السياسية قد يكون معترفا بها من قبل الأنظمة الحاكمة العربية بوصفها أدوار سياسية شرعية وقد لا يكون معترفا بها(ادوار سياسية غير شرعية)[1].

ويعرفها عبد الوهاب الافندي: بأنها مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة هي تسمية أطلقتها الحركات على نفسها.[2]

–ويعرفها نوح فيلدمان: بأنها حركة تسعى إلى الإمساك بزمام الدولة القائمة ثم تحويل المجتمع من خلال برنامج ومبادئ وقوانين قادرة على تنفيذها بمرسوم وحركة إيديولوجية وتتباهى الإسلامية بقدرتها على إقامة شيء جديد وصاف.[3]

[1] – بشار حسين يوسف، وجيه عفد علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية، جماعة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا" .مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد الاول،2011.ص5.

[2] – عبد الوهاب الافندي(وآخرون)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،2002، ص10.

[3] –نوح فليدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها،ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008 ،ص16.

ثانيا :أهداف الحركات الاسلامية: وبغض النظر عن أسباب ظهور هذه الحركات أو تلك فهناك من يحدد أهداف الفكر الحركي الاسلامي حسب وصفه بما يلي:

1- مواجهة التيار الفكري اللادييني على المستوى الفردي وعلى المستوى الحركي التنظيمي.

2- مواجهة الهجمة الفكرية التي رفعت شعار الالحاد العلمي بمسميات الاشتراكية والقومية وغيرها.

3- الاصلاح الذاتي على أساس تجديد الفكر الاسلامي وتحريك عجلة الاجتهاد.

4- السعي لتحقيق الوحدة الاسلامية ،وهذا الهدف نابع من شمولية الدين الاسلامي من جهة ونزعة التحرر فيه من جهة أخرى.

وهناك من يذهب إلى ضرورة التمييز بين الدول الاسلامية المنشودة والدولة الدينية ،إذ أن الدولة الاسلامية يفترض أن تستمد سلطانها من الجماعة وهي لاتصل الى الحكم ولاتزال عنه الابموافقة " المجتمع الاسلامي

وهناك من يذهب إلى ضرورة التمييز بين الدول الاسلامية المنشودة والدولة الدينية ،إذ أن الدولة الاسلامية يفترض أن تستمد سلطانها من الجماعة وهي لاتصل الى الحكم ولاتزال عنه الابموافقة " المجتمع الاسلامي" بمعنى لبي للحاكم الاسلامي سلطة دينية يتلقاها من السماء كما كان يدعي بعض الحكام في أوربا " في ظل الحكومات الثيوقراطية. [1]

وبالتالي الحركات السياسية الاسلامية تهدف الى اقامة حكومة اسلامية تستند الى تطبيق شرع الله ،وذلك عن طريق المشاركة السياسية مع الحكومات والاحزاب التي تعتبرها علمانية ،وكذلك القبول بالديمقراطية من أجل تحقيق هدفها داخل البلاد الاسلامية.

[1] – طارق عبد الحافظ الزبيدي ، تغريد حنون علي، فكر حركات الاسلام السياسي ، دراسة في المقومات والمعوقات ، مجلة العلوم السياسية، ص284.

المطلب الثاني : مفهوم الانتقال الديمقراطي:

أولا: تعريف الانتقال الديمقراطي "Democratic Transition" تعج المكتبة المعاصرة عموما والعربية خصوصا بالأدبيات التي تتناول مسألة تطليق الاستبداد لاعتبارات محلية ودولية ما أدى إلى تعدد المصطلحات المستعملة والخلاف على تعريفها.

وقد تطرق لمفهوم الانتقال الديمقراطي العديد من الباحثين نذكر منهم : المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز الذي عرف الانتقال الديمقراطي بأنه "تغيير ثوري رغم أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير.

-يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله" أودونيل O.Donnell" وشومبيتر Schumpeter المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر ،وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي هي الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة ، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية ،الانتقال عبر آليات أخرى"[1].

ثانيا-أشكال الانتقال الديمقراطي: إذأردنا تصنيف أشكال الانتقال الديمقراطي فيمكن حصرها في ثلاثة وهي: **الانتقال التوافقي:** الذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القائمة والقوى الحية أو قوى التغيير. **والانتقال الاسترادادي** :حيث تقوم السلطة القائمة وبسرعة بتحويل مطالب الشعب لفائدتها، و**الانتقال الاجباري** حيث أن السلطة القائمة وبعد رفضها السابق للتغيير ينتهي بها الامر ومن دون حصول قناعة لديها إلى الرضوخ للتغيير. [2]

[1] -يونس مسعودي، التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهيمية نظرية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد صفر ،مارس 2014 ،ص149.

[2] - لرقط حسين ، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا:2010-2014، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد التاسع ، المجلد الثاني،ص5.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

المبحث الثاني: موقع حركة النهضة التونسية في العملية السياسية في تونس قبل 2011.

حركة النهضة نجحت بكثير بعكس الحركات الاسلامية الاخرى في حماية مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وتجاوزت المطبات التي مرت بها من خلال التوافق لتجاوز الخلافات العديدة التي عرفتها التجربة التونسية ،تجمع التحاليل على أنه كانت ومازالت أحد مقومات الاستثناء التونسي.

المطلب الاول : أسباب الصعود السياسي للإسلاميين

أولا: أسباب الصعود السياسي للإسلاميين:

1- انسجام خطاب الاسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية: بما أن البيئات لتي تولدت منها الحركات الاسلامية هي بيئات إسلامية في الاساس ،وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الاسلامية ،لذلك سعت حركات الاسلام السياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها كما تبنت خطابا متسقا مع البيئات التي أنشأت فيها وليس مغايرا أو صادما لها ،ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع نفوذ حركات الاسلام السياسي في مختلف الساحات الاسلامية، وهي على عكس العديد من الحركات غير الدينية التي تبنت خطابا صداميا مع قناعات المجتمع خصوصا الدينية منها، فأصبحت مرفوضة ومنبوذة ومقاطعة ومعزولة اجتماعيا ثم إن خطاب الحركات الاسلامية كان منسجما مع القيم والاخلاق الاسلامية في الوقت الذي كان خصومها غارقون في الفساد يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ،ولقد صبرت تلك الحركات على كل أشكال الظلم والقهر التي لم يتردد خصومها في الداخل والخارج من ممارستها ضدها. ما يستطيع إليه الانسان المسلم في بيئته الاجتماعية.

2- دمج الاسلاميين المعتدلين في العملية السياسية: إن بعض الانظمة الحاكمة بدأت منذ تسعينات القرن الماضي عملية دمج الاسلاميين المعتدلين في العملية السياسية ، وذلك بهدف ضمان الاستقرار وتقوية مشروعية الانظمة وامتصاص التذمر الاجتماعي وعلى خلفية ذلك فقد اقتنع جزء مهم من التيارات الاسلامية بأن أفضل خيار هو تبني الاصلاح التدريجي عبر المشاركة في العملية السياسية، واستفادت هذه التيارات بشكل فعال من الانفتاح السياسي النسبي للأنظمة الذي شكل بالنسبة إليها فرصة لمراكمة خبرتها في العمل السياسي وتحسين أدائها التنظيمي كتجربة الانتخابات فقد استفادت الحركات الاسلامية وتعلمت بشكل جيد من عملية الاندماج السلمي ،فاعتمدت استراتيجية سياسية براغماتية تقلص المواجهة مع النظام الحاكم.

3-تميز الحركات الاسلامية بالانتظام والانضباط والعمل السياسي: تعد الحركات الاسلامية في كثير من الحالات هي الاكثر تنظيما وانضباطا ومراكمة للعمل السياسي مقارنة بباقي القوى السياسية فعلى الرغم من تعرضها للتضييق والقمع أحيانا فإنها تعلمت من التجربة السياسية وهي في المعارضة.

4-كما أن حركات إسلامية عدة تميزت بالكفاءة التنظيمية على مستوى البرامج والخطاب السياسي ومارست بشكل جيد الديمقراطية الدالية قياسا إلى كثير من الاحزاب الاخرى ،وهذا ما ينطبق مثلا على حزب العدالة والتنمية المغربي الذي كشف خلال فترة وجيزة عن حيوية تنظيمية وتأطريه تجاوزت كل الاحزاب التقليدية في المغرب سواء أكانت يمنية أم يسارية.

5- تقديم الحركات الاسلامية للخدمات المعيشية للمواطنين حيث حرص الاسلاميين على تجنب رفع شعارات دينية في بداية الثورة جعلهم الاكثر قربا من الناس ،كما نجحوا في استقطاب الفقراء عبر تقديم الخدمات المعيشية والمساعدات لهم[1]. واستفادوا من عملهم في مجالات موازية للنشاط السياسي كالعمل الدعوي والاجتماعي والتربوي والخيري، ما مكنهم من التواصل مع قطاعات واسعة مهمشة من المجتمع وهنا قامت الحركات الاسلامية بتلبية الحاجات الاساسية وبخاصة الصحية والتعليمية والاجتماعية لقطاعات من هؤلاء المواطنين وهو ما سمح لها بإيجاد شبكات وعلاقات اجتماعية قوية ،شكلت في نهاية الامر رصيدا سياسيا لا يستهان به.

6 -نجاح الحركات الاسلامية في استثمار تجذر الدين في المجتمع : نجحت الحركات الاسلامية في استثمار واستغلال تجذر الدين في وجدان المجتمع وحضوره القوي في العمق الاجتماعي والسلوكي للأفراد ،حيث تأكد في خضم زخم الربيع العربي الدور المهم للعنصر الديني في التعبئة الاحتجاجية (خروج الاحتجاجات من المساجد ورمزية خطبة يوم الجمعة في انطلاق الاحتجاجات وإقامة الصلاة في أماكن الاحتجاجات)،وقد أكدت تقارير ودراسات تناولت موقع الدين وواقع التدين داخل المجتمعات العربية وجود توجه نحو التدين التشبث بالقيم الدينية داخل هذه المجتمعات عموما في صفوف الشباب خصوصا.

[1] - إسلام السيد عيادي ، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، إشكالية الدولة الاسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي :دول الربيع العربي نموذجا، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ،2018 ص347-349 .

7-تسويق فكرة الظلم والضحية: نحج الاسلاميين إلى حد بعيد في تسويق فكرة انفرادهم بتحمل الظلم والقهر وكونهم الضحايا الاكثر تضررا من قمع الانظمة السياسية لذلك فالإقبال عليهم والتعاطف الشعبي معهم ينطلق في جانب منه من اعتقاد شائع لدى قطاعات شعبية واسعة مفاده أنه أمام انسداد الآفاق السياسية فإن الاسلاميين يشكلون الخلاص والبديل الافضل باعتبارهم النقيض لكلي للأنظمة القائمة وأكدت التجارب أن التيار الاسلامي يستفيد أكثر جماهيريا حين يكون في موقع الضحية والمظلومية لذلك كلما ازداد قمع الاسلاميين وإقصاؤهم من ممارسة السياسة قسرا اتسع تأييدهم والتعاطف الوجداني معهم.

8- وهناك من يرى أن صعود تيار الاسلام السياسي إلى الحكم في بلدان الربيع العربي كان نتيجة عاملين أساسيين: عامل داخلي وآخر خارجي ،ويتمثل العامل الداخلي في تراكم المشاكل الاقتصادية وضعف الاصلاحات السياسية ،ومزيد من تفكك الطبقة الوسطى والشعور بالتعاطف الشعبي مع التيار الاسلامي الذي تعرض للاضطهاد لمدة عقود ،وأما العامل الخارجي فلا أحد ينكر دور قناة الجزيرة والدعم التركي لهذا التيار، وكذلك دور بعض الجمعيات الخليجية التي ضخت أموالا طائلة لا نجاح تيار الاسلام السياسي في معركته الانتخابية ضد القوى المنافسة له .

بالإضافة إلى الدعم الكبير من الدول الاوربية والامريكية التي كانت تراهن على نجاح تيار الاسلام السياسي كمقدمة لإعادة رسم خارطة الشرق الاوسط الجديد وشمال افريقيا.[1]

وبرغم أهمية كل العوامل السالفة الذكر في تفسير صعود الاسلاميين السياسي ،فإن هناك عاملا آخرا تم تجاهله أو على الاقل لم يأخذ حظه الكافي من البحث والتحليل ضمن العوامل الاخرى و والمتمثل في حالة الضعف والهشاشة التي عانتها أغلبية القوى والاحزاب السياسية الموصوفة ب" المدنية" من ليبرالية وقومية ويسارية ،سواء أكانت قوى وأحزابا قديمة ،أم حديثة ظهرت إلى حيز الوجود في مرحلة الربيع العربي. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها :تشرذم الاحزاب المعنية ،وضعف قدرتها على تشكيل ائتلافات أو تحالفات قوية فضلا عن محدودية قواعدها الاجتماعية بسبب طابعها النخبوي، وتقوقعها في دوائر ضيقة في العواصم وبعض المدن الكبرى ،وضعف حضورها على المستوى الجماهيري في المدن والقرى والارياف ،وتعقد مفردات خطاباتها الفكرية السياسية وبخاصة في ظل تشوه مفاهيم العلمانية والليبرالية والمدنية لدى قطاعات واسعة من الجماهير العربية ونظرا لذلك كله وغيره ،فإنها لم تستطع في معظم الحالات طرح نفسها كبديل حقيقي

[1] -عليه علاني، مستقبل الاسلام السياسي في تونس المسار والمألات، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مركز لدراسات حقوق الانسان، تونس 2017،ص208.

للإسلاميين ،ولم تكن قادرة أن تكون منافسا قويا لهم في الانتخابات في دول مثل مصر وتونس والمغرب..، ما يعني أن جانبا من قوة الاسلاميين مبعثه ضعف منافسيهم من الليبراليين والقوميين واليساريين. كما لا يمكن في هذا المقام إغفال ظاهرة تشتت وتشرذم الشباب الذين أطلقوا شرارة الاحتجاجات وانخرطوا فيه بفاعلية ،وقد برزت هذه الظاهرة بشكل جلي في مصر ... وقد ترتب على ذلك وغيره غياب أو ضعف الدور السياسي للشباب خلال المرحلة الانتقالية ،ما أفسح مجالا أوسع للحركات والاحزاب الاسلامية.[1]

ثانيا :حركة النهضة بتونس قبل وبعد ثورة 2011 .

1- حركة النهضة بتونس قبل ثورة 2011: لاشك أن حركة النهضة التي كانت بداياتها في1970 تحت مسمى الجماعة الاسلامية وأصبحت تسمى "حركة الاتجاه الاسلامي" سنة 1981 حركة النهضة في 1989 ثم حزب حركة النهضة منذ مارس 2011هي العمود الفقري لتجربة حكم الاسلام السياسي في تونس، ونشير أن هذا التغيير في الاسماء من الجماعة الى الحزب كان نتاج تفاعلات للوضع الداخلي والخارجي في تونس قبل الثورة بعدها لكن من المؤكد أيضا أن هذا التغيير كان نتاج تطور نسبي في المنظومة الفكرية للحركة، فقد حرص مؤسس الحركة راشد الغنوشي على استباق الازمات والمطبات التي عرفتها تجارب الاخوان عبر العالم سواء في مصر أو الجزائر أو السودان الخ ، وكان للغنوشي مخطط شبه واضح يتمثل في الوصول إلى المشاركة السياسية بأخف الأضرار ولذلك يرفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنة 1989 تحت يافطة القائمات المستقلة ورغم تزوير السلطة في عهد الرئيس الاسبق "زين العابدين بن علي" للانتخابات فإنها خدمت حركة النهضة لأنها منحتها المرتبة الثانية ولو بفارق هام بينها وبين السلطة وجعلت أصحاب المراتب الثالثة والاخيرة في شكل أحزاب فاشلة، لقد كان هدف" بن علي" آنذاك تخويف الراي العام من التيار الاسلامي الذي حاز رسميا على حوالي 10٪ وفعليا على نسبة تقارب25٪ كما ذكرته بعض المصادر المستقلة وقد أعطت استراتيجية التخويف التي انتهجها الرئيس الاسبق مفعولا عكسيا رغم موجة القمع الشديدة التي سلطت على أنصار حركة النهضة حيث أنتجت تعاطفا شعبيا معها خاصة وأنها لم تمارس الحكم في السابق وبالتالي فإن عذريتها السياسية أعطت للرأي العام عدم مبررات للتعاطف معها ومساندتها عندما تحين الفرصة وقد جاءت الفرصة على طبق من ذهب فيما أصبح يعرف بالربيع العربي.[2]

[1] – حسنين إبراهيم توفيق ، الحركات الاسلامية والسلطة في دول " الربيع العربي" قضايا وتساؤلات، حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي ،الصعود والافول ، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ،2014 ،ص21.

[2] – علية علاني. مستقبل الاسلام السياسي في تونس المسار والمألات، مرجع سبق ذكره ص208.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

المطلب الثاني: موقف لحركة من الثورة وأسباب صعوده.

أولا: موقف حركة النهضة من الثورة في تونس 2011: كان من الطبيعي أن لا يكون هناك دور ملحوظ وفعال للإسلامين في ثورة الياسمين نظرا الى اقصائهم من الحياة العامة، حيث ظلوا سنوات عدة في السجون والمنافي وكانوا مستبعدين من الانتخابات ومظلومين من الانخراط في العمل السياسي وهذا ما أفقدهم القدرة على التحرك الميداني وحين سئل راشد الغنوشي عمن يقف وراء الثورة وعن الاطراف التي أسهمت فيها أجاب " لقد انطلقت شرارة الثورة عفوية من سيدي بوزيد أطلقها الشباب وبخاصة أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل وما لبثت أن تفاعلت معها بقية الجهات والقطاعات وفي مقدمتها قطاع المحامين والنقابيين.

–وكان للأحزاب السياسية دور فاعل في دعم تحركات الشارع ،وإن نأت بنفسها عن تأطير التحركات لحسابات سياسية لعل أهمها تفويت الفرصة على النظام في سحق هذه الثورة الاجتماعية أساسا برفع فزاعة التوظيف السياسي أو خطر الاسلاميين.

تعتبر حركة النهضة من آخر الملتحقين بالثورة وذلك لأنها كانت تعيد بناء نفسها بعد تآكل هياكلها التنظيمية بسبب القمع الذي تعرضت له وكذا غياب التواصل بين القادة التي يوجد أغلب رموزها في الخارج والقواعد الموجودة في الداخل ووعي الحركة بأن مشاركتها في الاحتجاجات قد تمنح النظام فرصة لتصعيد القمع وسحق الثورة بدعوى مواجهة تهديد الخطر الاسلامي، لكن هذا لم يمنع الحركة من تأكيد مساندتها ودعمها للحراك الشعبي عبر التنديد بالقمع والقتل خلال الاحتجاجات الشعبية، وقد عبرت عن ذلك بإصدار بيان مشترك مع مجموعة من الاحزاب السياسية والهيئات المدنية إثر التصعيد الخطير للقمع في 8 يناير 2011 الذي أدى سقوط أكثر من 20 شهيدا في " تالة والقصرين والرقاب".

– قرر "راشد الغنوشي" بعد إطاحة نظام زين العابدين بن علي والعديد من قيادات الحركة العودة إلى تونس ومنح الترخيص القانوني للحركة في بداية مارس 2011 ليتم إعادة هيكلية حزب حركة النهضة وإعداد المشاركة في الحياة السياسية وبعثت الحركة رسائل طمأنة إلى الفعاليات السياسية التونسية كلها من خلال تأكيدها أنها لم يكن لها دور في انطلاق ثورة يناير 2011 وأنها ستكون أقرب إلى النموذج التركي لحزب العدالة والتنمية من سواه ،حيث تقبل بالدولة المدنية والتعددية السياسية والحقوق المدنية والسياسية وحرية المرأة.

ثانيا: عوامل الصعود السياسي للإسلاميين في تونس:

1-استغلال رصيد المظلومية التاريخية ،فقد ظل حزب النهضة في مخيلة الشعب التونسي ووجدانه التنظيم الذي عانى أكثر من غيره من سياسات.

2- كان لاتباع النظام السابق خطة تجفيف منابع التدين بدعم من بعض النخب نتائج عكسية حيث أدت إلى اتساع المد الاسلامي وموجة التدين في البلاد. [1]

3- برغم القمع الذي مورس على حركة النهضة فإنها قد نجحت في الحفاظ على خطها السياسي المعتدل وعدم الانزلاق غلى تبني العنف المسلح خيارا للتغيير السياسي كما قامت بتجديد فكري متميز قصد التكيف مع العصر ومشكلات الواقع حيث انها جعلت نفسها حركة مدنية تؤمن بالتوافق الديمقراطي والاندماج الطبيعي في الحياة السياسية.

4 – استثمار الفراغ السياسي الذي ترتب على سقوط نظام بن علي وعدم وجود أحزاب مؤهلة لتصدر المشهد السياسي فكان حزب النهضة هو البديل الوحيد المتاح أمام الناخبين وخاصة أن بعض الاحزاب الاخرى كانت ضعيفة.

5-أسهم الخطاب السياسي لحزب النهضة في تعزيز فرص فوزه حيث وجه رسائل طمأنة سياسية للداخل والخارج ورفض منطق الاصطفاف العقائدي بين الاسلاميين والعلمانيين ،ودخل ي سلسلة من التوافقات والمساومات السياسية مع القوى الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي التونسي.[2]

وبهذا يمكن القول بأن صعود الاسلاميين في تونس ربما كان يعكس الثورة الاجتماعية والثقافية في تونس أكثر مما يعكس الثورة السياسية [3] .

إن وصول النهضة إلى المشهد السياسي التونسي يتزامن مع العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور أحزاب إسلامية في مختلف أنحاء المنطقة، وهي الرغبة في تحدي سلطوية النخب الحاكمة، إعطاء صوت وقوة لجيل من المهنيين المتعلمين من الطبقة المتوسطة الذين لم يكن النظام قادرا على استيعابها أو غير راغب

[1] – اسلام السيد عيادي ،مرجع سبق ذكره، ص345

[2] – اسلام السيد عيادي ،مرجع سبق ذكره، ص345

[3] – محمد الحاج سالم وآخرون ، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام2011 ،أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية : الجامعة الامريكية ،بيروت ،مارس 2016 ،ص12.

في ذلك، واستياء واسع النطاق إزاء استيراد القيم والسلوكيات التي كان ينظر إليها على أنها ضارة بالتماسك بين المجتمع وقيمه الأصلية.[1]

المبحث الثالث: تقييم مساهمة حركة النهضة في الانتقال الديمقراطي والتحديات التي واجهتها:

عرفت التجربة الانتقالية في تونس محطات عديدة تم فيها توظيف منطق "التنازلات السياسية "التي أثرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني ،حيث رافق منطق التنازل المسار الانتقالي بعد الثورة الذي بدأ بتجربة توافقية بين عدد من المكونات السياسية أفرزت حكومة الترويكا في نسختها الاولى مرورا بالتخلي عن رؤساء للحكومة وصولا إلى حكومة التكنوقراط وعلى هذا الاساس أنجز الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة.

المطلب الاول :وصول الحركة للحكم .2011

أولا : مراحل حكمها لتونس منذ2011 -2014.

كان حظ حركة النهضة من الربيع العربي أكبر من مثيلاتها في العالم العربي بخاصة" الجماعة الام" في مصر ولربما أسهم في ذلك اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية بين تونس وبقية الدول العربية[2]. ولقد حققت النهضة الانتقال الديمقراطي عن طريق التوافق السياسي: هو اتفاق عام بين الاحزاب السياسية على إرادة شؤون البلد بناء على أسس توافقية بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي(الاحزاب الكبيرة والاحزاب الصغيرة) والمثال الكلاسيكي على هذا المفهوم يتجلى بسياسات وأداء الحكومات الاوربية بعد الحرب ،سمي في بعض المراجع السياسية بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب(Postwar political consenus)

أولا-ولقد قسمنا حكم حركة النهضة لتونس2011 إلى ثلاث مراحل:

1-المرحلة الأولى:

أ- التوافق: تميزت هذه المرحلة الانتقال الديمقراطي باستمرارية أجهزة الدولة والتوافق العام الذي طبع علاقة النخبة ببعضها البعض وجعلها تلتقي على القواعد الأساسية للعمل المشترك ،كما تميزت ببعث

[1]- Francesco Cavatorta. The success of 'Renaissance' in Tunisia and the complexity of Tunisian Islamism. Middle East Report, issue 262, Spring 2012.p11 IRELAND.

[2] – خليل العناني، "الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي "، أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم، العدد 18 ، سياسية عربية ،يناير، 2016،ص44.

المؤسسات الأولى التي رسمت ملامح المرحلة الانتقالية فبعد مغادرة رئيس الجمهورية التونسية البلاد تمكنت النخبة الحاكمة "القديمة" من تأمين عملية انتقال السلطة وسد الشغور بسرعة اعتمادا لأحكام الدستور الخاصة بمنصب الرئاسة، مما سمح باستمرار أجهزة الدولة المختلفة في أداء دورها اليومي الطبيعي وأصدر القضاء حكما بحل" حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم قبل الثورة في حين أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا بحل مجلس النواب ومجلس المستشارين.

-كما تميزت هذه الفترة بالتوافق على إرساء آليات الانتقال السياسي من ذلك تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحسب المرسوم عدد27 لسنة 2011 المؤرخ في 18أفريل2011 التي أشرفت ونظمت أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس لاختيار أعضاء "المجلس الوطني التأسيسي " أكتوبر2011 لصياغة دستور جديد للدولة وتولي مهام السلطة التشريعية وانتخب الرئيس المؤقت للجمهورية الذي عين بدوره رئيس للحكومة.

-أفرزت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مشهدا سياسيا جديدا الكثير من الملاحظين في الداخل والخارج وعلى خلفية نتائج الانتخابات تم تشكيل حكومة ائتلافية10[1]، وفي تشكيل الحكومة الانتقالية بعد انتخابات العام2011 عملت حركة النهضة بجهد لتتحالف مع أحزاب أخرى فركز أعضاء الحركة بدءا من الغنوشي على مدى أهمية تنفيذ المرحلة الانتقالية في تونس بشكل توافقي ... لذلك هدفت حركة النهضة إلى تشكيل تحالف كبير ومتنوع غير أنها سرعان ما أيقنت ان الكثير من الاحزاب لم تكن مستعدة للتعاطي معها ،فاضطرت إلى تأسيس معارف "بالترويكا "مع حزب المؤتمر من أجل الحرية اليساري الوسطي وحزب التكتل الديمقراطي الاشتراكي ، وقد أعرب نائب من حركة النهضة عن أسفه لعدم بذل حزبه جهودا أكبر لتوسيع هذا التحالف.[2]

ب-الترويكا: هي ائتلاف حاكم رئاسيا برلمانيا تأسس في نوفمبر 2011يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس التأسيسي لتكوين ائتلاف وطني وقد جاءت بناء على طلب حركة النهضة ذات الأغلبية في المجلس التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من اجل العمل

[1] - عبد اللطيف الحناشي ، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة ، آفاق الاسلام السياسي في إقليم مضطرب ، تحرير محمد سليمان أبو رمان، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ،2017، 53 ص..

[2] - عادل عبد الغفار وبيل هيس ، الاحزاب الاسلامية في شمال افريقيا : تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر ، مركز بروكنجر ، الدوحة ، قطر ،2018، ص15.

والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد "حمادي الجبالي" ،وقد رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حركة النهضة، وبعد ان تم الاتفاق وتوقيعه انتخب مصطفى بن جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي التونسي" والمنصف المرزوقي" رئيسا للجمهورية التونسية وحمادي الجبالي رئيسا للحكومة من حركة النهضة ثم تبعه " علي العريض" من نفس الحزب وفي بداية تشكل الترويكا كان ثقلها يساوي 59،63 بالمائة من المقاعد ثم أصبح 53،91 بالمائة نظرا لانسحاب عدد من النواب عن أحزابهم.

ويتفق كل من الرئيس التونسي المؤقت "منصف المرزوقي" ورئيس حركة النهضة على صعوبة المرحلة الانتقالية، فقد اعتبر" المرزوقي" أنه لا يملك عصا سحرية لمواجهة إرث الدكتاتورية لكن هناك طموح لإيجاد توافق فيما يخص الدستور والحكومة و إلى مهمة تصالحية من أجل توطيد الاستقرار والاستمرار في عملية الانتقال الى الديمقراطي وهو نفس الرأي الذي عبر عنه راشد الغنوشي" حيث اعتبر ان الديمقراطية في تونس ماتزال تواجهها عقبات كون النظام القديم لم يمت فلايزال في الادارة وفي الاعلام وفي المال والسياسة ،لذلك لابد من حماية الثورة من عودة النظام القديم ولو متنكرا في أشكال جديدة وقانون تحصين الثورة هو نوع من الحماية السياسية وليس حكما بتجريم شخص ضف الى ذلك حسب راشد الغنوشي الشعب التونسي كبت اكثر من قرن وبزوال الحواجز حاليا حضرت كل المطالب دفعة واحدة ، كما أن هناك حاجة الى التدريب على ممارسة الحرية كي تكون حرية مسؤولة ، ونحن في مرحلة نحاول من خلالها الجواب على سؤال : كيف نوفق بين مقتضيات الحرية ومتطلبات النظام ؟في حين ترى المعارضة ان المجلس التأسيسي الذي انتخبه الشعب التونسي لمدة عام لأجل صياغة دستور ديمقراطي جديد للجمهورية التونسية الثانية يبتدئ من تاريخ انتخابه وتنتهي صلاحياته في 23 اكتوبر 2012،وبناء على ذلك تنتهي شرعية حكومة الترويكا المؤقتة برئاسة "حمادي الجبالي" المنبثقة عن المجلس التأسيسي. [1]

2- المرحلة الثانية : التوتر: على خلفية ايديولوجية وسياسية لكن هذا التوافق أخذ في التلاشي شيئا فشيئا خلال حكومة الترويكا الاولى والثانية ، فبعد تشكيل حكومة الترويكا الاول دخل حزب النهضة في خلافات حادة مع أغلب مكونات المعارضة حول استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمها بعد الثالث والعشرين من اكتوبر 2012، وهو الحد الزمني الاقصى للانتهاء من صياغة الدستور وتصاعد الامر بعد حادثة اغتيال المناضل اليساري "شكري بلعيد" في الحكومة الاول وعرفت حكومة الترويكا عدة ازمات سواء في ما بينها او

[1] -عائشة عباش، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد4، 2014،60.

داخل الاحزاب المشكلة لها وبخاصة حزبي المؤتمر والتكتل اللذان عرفا انشقاقات واسعة أما داخل حزب النهضة فقرر امين عام الحزب ورئيس الحكومة تشكيل حكومة جديدة على اسس غير حزبية في تعارض واضح مع توجه حزبه وقرار مؤسساته الشورية والتنفيذية.

وتأزمت العلاقة أكثر بين المعارضة السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل من جهة و حكومة الترويكا الثانية من جهة اخرى الى حد تهديد منظمة الشغل بشن اضراب عام على اثر اعتداء جماعات" رابطات حماية الثورة " المحسوبة على حزب حركة النهضة وحلفائه على النقابيين واقتحام المقر المركزي للاتحاد لكن التوصل الى تسوية سياسية في اللحظات الاخيرة منع تفاقم الخلافات والصراعات بين هذه الاطراف.

وساهمت عملية الاطاحة بالرئيس المصري المنتخب "محمد مرسي" في نهاية حزيران 2013على تشجيع وتنشيط المعارضة التونسية اذ شكل بعض الناشطين حركة "تمرد التونسية " اسوة بحركة "تمرد المصرية" في محاولة لإجبار حكومة الترويكا الثانية على مغادرة السلطة ،واستغلالا لهذه الفرصة اصدر قياديون لاهم حزب تونسي معارض "نداء تونس" بيانا يدعون فيه الى حل المجلس الوطني التأسيسي واستبدال حكومة الترويكا بحكومة تكنوقراط ومثل اغتيال المناضل اليساري القومي" محمد البراهيمي" 25 تموز 2013 الحدث الذي هز الجميع ودفع المعارضة للتحرك الميداني فانسحب اغلب نواب المعارضة من المجلس التأسيسي وعلق رئيسه اعمال المؤسسة مؤقتا ما أدى الى دخول البلاد في ازمة مفتوحة ودفع قيادة النهضة وعلى رأسها السيد" راشد الغنوشي" الى تغيير جذري في استراتيجية الحزب والقبول بالمشاركة في الحوار الوطني بعد اللقاء السري الذي جمع الاستاذين راشد الغنوشي" حزب النهضة والباجي قايد السبسي حزب نداء تونس"، في احد فنادق العاصمة الفرنسية باريس في 15أفريل2013 وقد تمخض عن ذلك بلورة ارضية موحدة بين الطرفين لإخراج البلاد من ازمتها وتم الاتفاق في هذا اللقاء على حيثيات الحوار الوطني ووجوب التوافق حول مستقبل العملية السياسية. [1]

3-المرحلة الثالثة:

أ- الحوار الوطني مدخل إلى التوافق: لم يكن الحوار الوطني بديلا للمجلس التأسيسي بل هدفه هو التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية وكان ذلك مؤشرا على سقوط شرعية الحركة الاسلامية، انطلق الحوار الوطني في نهاية اكتوبر تشرين الاول 2013 في ظل وضع اتسم بانعدام الثقة وانسداد الافق

[1] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره ص55.56.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 500-521

لأسباب عدة ومتشعبة مردها اولا الى التأخر في اصدار دستور توافقي بعد اربع مسودات آخرها في حزيران / يونيو 2013 وثانيا انتقادات الاداء الحكومي غير المرضي في المجال الاقتصادي وثالثا تردي الأوضاع الأمنية بعد موجة من العنف قادتها مجموعات دينية متشددة [1].

وكان الحوار الوطني مدخل الى التوافق تمخض الحوار الوطني عن تشكيل حكومة كفاءات غير سياسية" تكنوقراط" برئاسة" مهدي جمعة" في يناير / كانون الثاني 2014 واعتمد المجلس التأسيسي آليتين للتوافق وأفضى كل ذلك الى الانتهاء من صياغة دستور جديد للبلاد كما لم تنجر كتلة حزب النهضة في المجلس التأسيسي إلى قرار قانون العزل السياسي تجاه عناصر النظام القديم مما أبعد البلاد عن العنف السياسي.

ب- بذلك مرت البلاد الى مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية التي كان من نتائجها تراجع حزب النهضة الى المرتبة الثانية وحصول حزب حركة نداء تونس المرتبة الاولى بالرغم من حداثة تكوينه اختارت قيادة النهضة الحياد في الانتخابات الرئاسية ولم تدعم اي من المرشحين منصف المرزوقي، والباجي قايد السبسي وانتخب الانتخابات بفوز هذا الاخير في الدور الثاني للانتخابات بحصوله على 55.68 / من الاصوات وتم احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة على مستوى الرئاسة ورئاسة الحكومة ما يعتبر سابقة في الحياة السياسية العربية ، كما جري تشكيل حكومة جديدة من قبل شخصية مستقلة وشاركت النهضة الى جانب نداء تونس بعدد من الوزراء. [2]

ويبدو أن تكلفة تركيبة التوافق ستطرح تحديا مستقبلا حول قدرة حزبي نداء تونس والنهضة على الحفاظ على التماسك الحزبي من خيار الانشقاق ،وأي تراجع في مكسب التوافق الذي تحقق في الفترة الانتقالية في تونس يجعل من إمكانيات العودة إلى أجواء التوتر الاجتماعي أمر ممكنا مستقبلا

المطلب الثاني : تحديات ومستقبل النهضة في الحكم:

أولا :العراقيل التي واجهة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي :

كان الامتحان الحقيقي أمام حركة النهضة هو قدرتها على التعامل مع الازمات الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة من ناحية ،ومن ناحية أخرى قدرتها على امتصاص حالة الهشاشة التي تمر بها أي دولة تعاني

[1] – حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة ، سياسات عربية ، دراسات واوراق تحليلية ، العدد 18،يناير 2016،.

[2] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره،ص56.

اهتزاز كبير مثل الثورات والانتفاضات ،وكذا قدرته على توحيد القوى السياسية في ائتلافات موحدة لمجابهة المشاكل والعقبات التي تواجه أي عملية تحول ديمقراطي بعد ثورة ما.

1-واجهت الحركة كذلك مشكلة ضخمة مع الجهاز الاداري للدولة ، الذي لا يمكن تغييره ما بين يوم وليلة، فحتى إذا أطيح بأعلى جهاز في المؤسسة تبقى مفاصلها الداخلية التي تعاقب على إدارتها على مر عقود عدة موالون مخلصون للنظام القديم ، وهؤلاء متوزعون في جميع أرجاء الجهاز الاداري للدولة في الجيش والشرطة والاعلام والوزارات الخدمية وغيرها ،وبالفعل كان أبرز مواجهة للنهضة بعد وصولها إلى السلطة مباشرة هو تمنع الجهاز الاداري للدولة وقياداته في عملية الاصلاح التي قادتها بعد الثورة مباشرة.[1]

2- مكنت النسبة التي تحصلت عليه النهضة في الانتخابات من تعزيز وجودها وحضورها في العملية السياسية بعد الانتخابات ،فعقدت النهضة تحالفا ثلاثيا وقادت النهضة الحكومة الاولى المنتخبة التي دخلت بها معترك العملية السياسية راهنت الحركة من البداية على أهمية التحالف مع مختلف القوى لأسباب مختلفة أهمها: توجيه رسائل طمأنة للقوى الاخرى بأنها لا تريد الانفراد بالسلطة والحكم فضلا عن أن الدول التي تمر بتجارب تحول ديمقراطي بعد ثورات والانتفاضات غالبا ما تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية فتصبح إدارة الدولة حينها في غاية الصعوبة، وكثيرا ما تدخل الحكومات التي تعتلي سدة الحكم في الفترات الانتقالية أزمات شديدة ، وهو بالفعل ما واجهته النهضة والحزبان اللذان تحالفا معها والامر الثالث أن النهضة كانت تريد توزيع المسؤولية على كل الفصائل السياسية ،ورابعها أنها أيضا كانت تريد تسلم الحكم تدريجيا لأن أعضاءها كانوا غير مؤهلين لإدارة دولة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،رغم ذلك فالنهضة تحركت جزئيا في هذا الملف، لأنها ترشحت على مقاعد الاغلبية في مجلس نواب الشعب ومجلس تأسيس الدستور ،ونالتها بالفعل وكان عليها أ تحتاط وتترشح على مقاعد أقل وتترك قيادة الاغلبية وقيادة الحكومة لغيرها.

لكن ما قد صار وانتهى ،وأدركت النهضة أن عليها أن تعيد النظر في الامر خصوصا بعد المشاكل التي واجهت الحكومة التي شكلتها.

[1]- كنزة فني كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس مابعد الثورة : قراءة في الوضع الامني على ضوء حكم التيار الاسلامي، اشكالية الدولة والاسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا، 2018،ص280-281.

1- ثم جاءت أزمة الاطاحة بالإخوان المسلمين في مصر 2013،واشتعال الاحتجاجات في تونس بسبب الاوضاع الاقتصادية من جهة ، واغتيال قادة من أحزاب علمانية من جهة أخرى لتتراجع النهضة عدة خطوات للوراء وتترك الامر لقوى سياسية ثانية على غرار(حزب نداء تونس) الذي يرأسه القائد السبسي أحد القيادات السياسية القديمة المحسوبة على عهد الرئيس لحبيب بورقيبة ثم كانت مبادرة راشد الغنوشي لإيقاف النزيف في الجسد التونسي والعمل على إيجاد جسر تواصل بين القوى السياسية والمجتمعية التونسية ،فقابل السبسي ،وأعلن أن النهضة لن ترشح أحد لانتخابات 2014 ثم فاز السبسي وحزبه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليشكل مع النهضة حكومة ائتلافية ويقل من ثم الحمل والعبء عن النهضة قليلا.

2- كان أبرز تحديات التي واجهت النهضة هو الاصطفاف الاعلامي ضدها من قبل إعلام النظام القديم أو إعلام محسوب على قوى ليبرالية يسارية ،حتى وهي موجودة على رأس السلطة حيث كان الاعلام التونسي لا يركز إلا على السلبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يحملها كلها لحركة النهضة.[1]

3- انشغل حزب النهضة أثناء مساره التاريخي إلى غاية تسلمه زمام السلطة بتونس بالقضايا العقائدية والتربوية وهوما أظهره الحزب مختلف سياساته واستراتيجياتها المنتهجة خلال فترة الحكم ،فقد كان الفكر الاقتصادي شبه مغيب في أجندة الحزب على الرغم من تجاوزه للمنظومة الاخوانية الكلاسيكية أثناء فترة الحكم ،ولكن ركزت جل الجهود من أجل الحفاظ على البقاء من خلال الاهتمام بالجانب السياسي والتنظيمي ولم يسعى الحزب لا يجاد حلول للمشاكل الاقتصادية بالشكل اللازم ،بالرغم من وجود كوادر عليا متخصصة في المجال الاقتصادي داخل تركيبة الحزب والحكومة ،إلا أنها لم تتح لها الفرصة لتطبيق قدارتها على أرض الواقع مما أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى التداين الخارجي من أجل تغطية العجز في الميزانية ،واتخاذ العديد من الاجراءات التي أدت زيادة الاسعار وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع مستوى الاحتقان الاجتماعي ،خاصة في المناطق الفقيرة التي انطلقت منها التظاهرات المناهضة لنظام بن علي والتي كانت تعيش تحت مستوى خط الفقر.[2]

[1]- كنزة فني ،مرجع نفسه، ص280-281.

[2]- كنزة فني ،مرجع نفسه، ص280-281.

وقد قابلت حكومة النهضة في نسختها(حماد الجبالي وعلي العريض) أزمة هيكلية عظيمة في هذا الاطار بسبب عدم تحصلها على مساعدات خارجية ،سواء إقليمية أو أوربية باستثناء مجموعة المساعدات القطرية التركية نتيجة الحصار الذي واجهته النهضة في أثناء وجودها في الحكم بغرض إسقاطها.

4- أحد أبرز التحديات التي واجهت التي كانت ومازالت تواجه حركة النهضة هو الاصطفاف الداخلي ضدها من قبل بعض الاحزاب اليسارية والليبرالية ،التي ترى في فوز النهضة ومشاركتها في السلطة خطرا وجوديا يهدد الحياة السياسية التونسية .

7 -التمحور حول شخصية الرئيس: من ضمن نقاط الضعف لدى حركة النهضة أنها لاتزال تدور حول شخصية رئيسية وهي راشد الغنوشي ، الذي يعد بالنسبة إلى الحركة الرئيس والمفكر والمنظر والاب الروحي وفي غيابه قد يطول الحركة الكثير من العقبات ،أهمها عدم وجود بديل عنه قادر بشكل جيد واستثنائي على الجمع بين التنظير والادارة التنظيمية والتعامل بمرونة مع القوى السياسية في الداخل والخارج.

8- ضعف الخبرة في العمل الحكومي :من ضمن نقاط ضعف الحركة أيضا أنها وبعد سنتين ونصف في لسلطة أدركت أن مسالة السلطة وإدارة دولة أكبر كثيرا من إمكاناتها كحركة وأن الامر مرتبط بعناصر عدة أبرزها أن الحركة لم تخض تجربة المشاركة في السلطة ،وهو الامر نفسه الذي يسيري على كل أحزاب المعارضة ويزيد الامر صعوبة بالنسبة إلى النهضة وجود أغلب قياداتها الرئيسيين في الخارج مدة طويلة تجاوزت العشرين عاما بعيدا عن تونس ومشاكلها بل وجود أعضاء النهضة ذاتهم خارج الجهاز الاداري للدولة ،[1]فحزب النهضة لم يكن مستعدا للحكم نظرا للمسار التاريخي ذو الطابع القهري الذي تعرض له الحزب على يد النظام السابق ،وسعيه المستمر للحفاظ على بقائه ، في ظل بيئة كبحته من التجسيد الفعلي لأهدافه على أرض الواقع فقد كانت أقصى مطالبه إطلاق سراح مساجينه ،وإعادة بعض من الاعضاء الذين تم نفيهم هذا لا يعني أن الحزب لم يطمح لتولي زمام الحكم ،لكنه كان يعمل وسط ظروف لم تسمح له بوضع الاسس اللازمة لتولي الحكم ،إذا ما أتيحت له الفرصة للقيام بذلك،[2] هذا الامر ولد عدة عقبات أمامها .خصوصا مع الحكومتين اللتين شكلتهما النهضة بعد الانتخابات التي جرت بعد الثورة مباشرة

[1]- أحمد الجلاد ، حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية ،أوراق سياسية : مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

[2] - كنزة فني ، مرجع نفسه ،ص298.

لكنها حاولت استيعاب الدرس بعد الانتخابات البرلمانية الثانية ،فعملت عل الدخول في شراكة ائتلافية تسمح لها بالدخول والمشاركة الجزئية في السلطة والحكم،[1] حيث يعتبر ائتلاف الترويكا من أهم النقاط التي انتقد فيها حزب حركة النهضة حيث تحالف حزب حركة النهضة مع حزبين علمانيين مما قلص من هامش حريته في إدارة الحكم وصنع القرار وفقا لأيديولوجياته ،ومبادئه وتوجهاته ومع مرور مدة زمنية من التحالف وجد الحزب نفسه أمام أزمة فعلية كانت نتاج عدم القدرة على الانسجام مع حزبي الائتلاف مما أوجد العديد من الثغرات التي أضعفت سياسة الحزب في التعامل مع الوضع القائم.

9- المشكلات المعقدة والخبرة المحدودة : خلفت حكومة بن علي العديد من المشاكل والتحديات الصعبة والمعقدة التي اكتسبت طابعا أمنيا اثر بشكل مباشر على الوضع الامني في تونس ،نظرا للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمجتمعي المتوتر والمهمش والذي من الصعوبة بمكان أن يمتلك الحزب القدرة على التعامل معه ،والارتقاء به إلى مستوى الاستقرار من خلال تحقيق مستوى معتبر من الامن في مدة وجيزة.[2]

-10 عدم انسجام جسد الحركة: تقابل حركة النهضة مشكلة تتمثل في عدم التناغم نسبيا بين جسد الحركة، إذ إن هناك قطاعات داخل النهضة تمتلك تصورات أكثر تقدمية فيما يخص قضايا محورية مثل: الموقف من تطبيق الشريعة، والديمقراطية، وعلاقة الدين بالدولة وفصل الحزبي عن الدعوي والموقف من الاحزاب والتنظيمات الاسلامية الاخرى ،وهذا القطاع أقرب نسبيا لمؤسسي الحركة الاوائل راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وأغلب هذه المجموعة إما من الشباب أو(جزء) من الجيل الذي تربى وعاش في المهجر ،وهناك قطاعات أخرى لاتزال تتبنى بعض الآراء الاكثر محافظة فيما يخص المواقف السابق ذكرها وهؤلاء أغلبهم من الاجيال الاكبر سنا أو من قطاعات المحافظات الجنوبية البعيدة عن العاصمة ،ومن ثم تقابل القيادة الحالية إشكالية نوعا ما في الضغط على جسد الحركة حال تبني مواقف أو قضايا قد تظهر لقاعدة الحركة على انها خروج عن الثوابت والمبادئ الاساسية للحركة[3].

11- ضعف الخطاب الاعلامي : يظهر بشكل واضح أن النهضة تعاني من عدم وجود مؤسسات إعلامية داعمة لها .كما يظهر الضعف واضحا في المواقع والنشرات التابعة لها ، والتي لا تستطيع أن تجاري الاحترافية الشديدة للإمبراطوريات الاعلامية المملوكة لرجال أعمال محسوبين على النظام القديم أو

[1] – أحمد الجلاد ،مرجع سبق ذكره ،ص36.

[2] – كنزة فني ،مرجع نفسه ،ص299.

[3] – أحمد الجلاد ،مرجع نفسه ،ص 36.

للمؤسسات الاعلامية ذات التوجه اليساري أو الليبرالي، والاعلام بشكل عام مثل مشكلة كبيرة واجهت النهضة بعد الثورة مباشرة حيث واجهت الحركة– ولاتزال– حملات واسعة تنتقد إما أداءاها السياسية أو تحالفاتها ،أو رموزها ،أو أفكارها ،أو شكل تسييرها للجنة التأسيسية للدستور سابقا ، وفي أثناء تولي الحركة لرئاسة الحكومة كان الاعلام– وفقا لا قوال قادة من الحركة– يتعمد تضخيم سلبيات الحكومة على حساب انجازاتها.

12 –الاستقطاب الايديولوجي وتعدد جبهات الصراع: على الرغم من التحالف الذي أقامه حزب النهضة مع التيار العلماني من أجل السلطة والرغبة في السيطرة من طرف الحزبين العلمانيين في حكومة الترويكا سرعان ما أصبح المناخ الجديد الذي ساد العلاقة بين الطرفين وهيمنت على المرحلة الانتقالية بقيادة حركة النهضة أزمة ثقة ،وبدأ الحديث عن قوى الثورة المضادة من وسائل الاعلام وقوى أقصى اليسار والنقابات والجمعيات ومختلف الفواعل غير الرسمية ،مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتأزم الوضع الامني أكثر ،خاصة في ظل ارتفاع مستوى القلق والاحتقان والضغط لدى عموم الشعب التونسي ،مع غياب خارطة طريق واضحة حول المستقبل السياسي والامني للدولة التونسية.

لقد اعتبرت هذه الانتقادات من أهم العوامل التي أدت إلى فشل الحزب في التعامل مع العديد من القضايا العالقة والارتقاء بالمستوى الامني نحو الافضل ،فنقص خبرة الحزب أدت إلى عجزه عن التكيف مع البيئة الحرجة لصنع القرار المناسب في الوقت المناسب كما أن منطلقاته في اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة غلب عليها الطابع التنظيمي وليس الطابع التفاعلي مع الوضع الازموي التونسي.

كما غاب عن سياسات واستراتيجيات الحزب خارطة طريق واضحة للتعامل مع مختلف القطاعات الاجتماعية والسياسية والامنية فغياب الرؤية الواضحة ،وهذا راجع إلى نقص الخبرة جعل من الحزب كتيار اسلامي يرتقب منه النجاح وخلق مستوى معتبر من الأمن في وضع حساس للغاية ،كما أن الحزب وفي ظل الانهيار الاقتصادي الذي عاشته تونس أثناء الثورة وبعد الثورة ،لم يتمكن من وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة تحول دون وقوعه في فخ التداين الخارجي ،والخضوع للتبعية الاقتصادية الغربية مما يحيله إلى التقيد بالعديد من شروط المديونية .[1]

13–سيطرة حركة النهضة على الوزارات السيادية وتفردها في القرار : بعد فوز حركة النهضة في انتخابات2011 احتفظت لنفسها برئاسة الحكومة مدعمة بصلاحيات جديدة كان يتمتع رئيس الجمهورية

[1] – كنزة فني ،مرجع سبق ذكره ،ص300.

السابق ، لتصبح المؤسسة الفاعلة في القرار السياسي والأمني في توسن اضافة إلى انها احتفظت لنفسها بجميع الوزارات السيادية ماعدا وزارة الدفاع التي تنازلوا عنها لمستقل وهو احتكار واضح للسلطة ومحاولة للتحكم الكامل في أجهزة الدولة وبدأت التناقضات والصراعات تدب في ائتلاف حكومة الترويكا نتيجة تفرد حركة النهضة بالعديد من القضايا والقرارات المصيرية ،وقد فقدت النخب السياسية التونسية الثقة في حكم الاسلاميين الذين لم ينتهج سياسات ديمقراطية.

13- استعمال المال السياسي: وهو استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية ،كشراء الذمم والاصوات الانتخابية والمواقف ،كالتأييد أو لجلب المنافع أو التأثير في سياسات أطراف داخلية وخارجية ،و قد طغى المال السياسي في الانتخابات التونسية ، ولعب دورا فاعلا ومؤثرا في تمويل الحملات الاعلامية لصالح القوى المضادة للثورة والتشوية المستمر لفترة حكم حركة النهضة ،إضافة إلى ارتباط بعض الاحزاب بعلاقات وأجندة خارجية تستمد تمويلها منها ،وخاصة حركة النهضة التونسية ،التي استفادت من المليارات من طرف قطر وليبيا وكذلك نداء تونس الذي عرف باستفادته من معونات خارجية ،وكذلك بعض الاحزاب التي تقوم بدعاية وحملات إعلامية عبر قنوات اتصال متنوعة تتطلب مبالغ ومصاريف باهضه ، تدفع إلى التساؤل عن مصدر هذه الاموال ،في وقت يعاني فيه الشعب التونسي من البطالة وهو دليل كاف على وجود أطراف خارجية تدعم هذه الاحزاب. [1]

14-طوباوية الشعارات وطوباوية البرامج.

15-غياب التدرج في بعض المطالب الاصلاحية بما يتلاءم مع الواقع السياسي.

16-تبني آراء ومواقف وبيانات خارجة عن النسق الاسلامي الحركي الذي طالما نادت به الحركات الاسلامية وتشربه الاعضاء.[2]

ثانيا: مستقبل حركة النهضة: من خلال تتبع مسار احوال حركة النهضة وجوانب من مساراتها المختلفة والمتناقضة أحيانا ان قياداتها تتمتع بمرونة واسعة مكنتها من تغيير مواقفها بدرجات عالية تصل أحيانا من

[1] - مسعود حبشي ، ،أحمد طعيبة ، العوامل المؤثرة في الاداء السياسي لحزب النهضة التونسية بعد التغييرات السياسية في الفترة 2010 -2014 ، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد13 ، 2019، ص3.

ص 9.

[2] - جاب الله بوجمعة ، عبد العزيز طوال ، جدلية سطوع وأفول حركة الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد01 ،جانفي2020 ، ص221.

النقيض الى النقيض وهو ما جعلها في عديد المحطات التي مرت بها تخسر جزء من كوادرها الاساسية لكنها في المقابل تكسب انصارا جددا يستفيدون من تاريخها وقوتها العددية لتحقيق اغراض شتى لهذا ورغم الخسارة النسبية التي منيت بها في الانتخابات البرلمانية الاخيرة حين تراجع موقعها من الحزب الاول الى الحزب الثاني في البلاد فإنها لاتزال تتمتع بقدرة تنظيمية جعلتها قادرة على امتصاص الصدمات والانتكاسات وجذب نوعية معينة من الجمهور.

–وهو ما يرشحها لمزيد من البقاء وضمان الاستمرارية السياسية فالذين يتمنون زوال الاسلاميين او يتوقعون انهيارا سريعا لحركة النهضة لا يستندون على معطيات واقعية او فرضيات مقنعة لا يعني ذلك ان حركة النهضة قد نجحت في كسب اغلبية الشعب التونسي لصفها اذ هناك فرق بين القبول بوجودها وبين الايمان بها والمراهنة عليها فالتونسيون تدربوا نسبيا خلال السنوات الاربعة التي اتفقت على هضم المشهد السياسي والثقافي العام وهو ما من شانه ان يشكل في حد ذاته شرطا من شروط تحقيق الاستقرار واستكمال مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية لكن لا يعني ذلك أن حركة النهضة تحديدا قد كسبت معركة انحياز عموم الشعب التونسي لصفها فأغلبية التونسيين قد خاب ظنهم في هذه الحركة بعد ان منحوها ثقتهم سابقا ومكنوها من الوصول الى الحكم لأول مرة في تاريخ البلاد عن طريق الاقتراع لقد ظن عموم التونسيين يومها أن لحركة تملك برنامجا للحكم وانها قادرة على قيادة البلاد لتحقيق الحد الادنى من رزنامة الوعود التي استعرضتها في برنامج طموح ضم 365 مشروعا في مختلف المجالات.

–لقد حكمت الحركة لمدة سنتين ولم تتمكن خلالها من انجاز الجزء الضئيل من مشاريعها الموعودة وقد أثر ذلك كثيرا على شعبيتها مما جعلها تدفع في المقابل ضريبة قاسية على انصارها عندما خسرت حوال ثلث من قاعدتها الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة ولولا الجهود التي بذلتها الحركة بعد مغادرتها الحكومة من أجل الالفاظ بولاء جزء من الشرائح الاجتماعية التي لاتزال تعتبرها افضل من بقية الأحزاب الاخرى لكانت خساراتها الانتخابية اكبر وبناء عليه تواجه حركة النهضة مهمة صعبة حتى تتمكن من مراجعة خطابها وادوات عملها ومضامين برامجها من اجل ان تصبح حزبا حديثا وقويا يملك بدائل واقعية ومقنعة وينجح في الارتقاء بكفاءات عناصره القيادية حتى تكون في مستوى طموح التونسيين وادرة مصالحهم وشؤونهم المشكلة الاخرى لتي تواجهها حركة النهضة عدم قدراتها على الحسم بين الدور الدعوي والدور

السياسي فهي بالأساس حركة قائمة على ايديولوجية الاخوانية التي لا تفصل بين الديني والسياسي وذلك انطلاقا من اعتقاد مؤسسها بان الاسلام يشكل منظومة شاملة ومتماسكة يشمل.[1]

لقد حكمت الحركة لمدة سنتين ولم تتمكن خلالها من انجاز الجزء الضئيل من مشاريعها الموعودة وقد أثر ذلك كثيرا على شعبيتها مما جعلها تدفع في المقابل ضريبة قاسية على انصارها عندما خسرت حوال ثلث من قاعدتها الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة ولولا الجهود التي بذلتها الحركة بعد مغادرتها الحكومة من أجل الالفاظ بولاء جزء من الشرائح الاجتماعية التي لاتزال تعتبرها افضل من بقية الأحزاب الاخرى لكانت خساراتها الانتخابية اكبر وبناء عليه تواجه حركة النهضة مهمة صعبة حتى تتمكن من مراجعة خطابها وادوات عملها ومضامين برامجها من اجل ان تصبح حزبا حديثا وقويا يملك بدائل واقعية ومقنعة وينجح في الارتقاء بكفاءات عناصره القيادية حتى تكون في مستوى طموح التونسيين وادرة مصالحهم وشؤونهم المشكلة الاخرى لتي تواجهها حركة النهضة عدم قدراتها على الحسم بين الدور الدعوي والدور السياسي فهي بالأساس حركة قائمة على ايديولوجية الاخوانية التي لا تفصل بين الديني والسياسي وذلك انطلاقا من اعتقاد مؤسسها بان الاسلام يشكل منظومة شاملة ومتماسكة يشمل كل الاجابات عن كل القضايا باعتباره نظام حياة لكن بعد التجربة التي عاشتها حركة النهضة تبين ان ما قدمته من بدائل لم يختلف عما هو في رصيد بقية الاحزاب بما في ذلك الحزب الحاكم سابقا وهو ما جعلها تؤكد على كونها ليست سوى مجرد اجتهادات كما اقتنع الكثير من كوادرها وحتى قادتها بان الاسلام ليس خزنا يحتوي على الحلول الجاهزة لمختلف المسائل والقضايا[2] .

كما ان حركة النهضة مدعوة الى اقناع منافسيها بانها لا تستغل الدين لتحقيق مكاسب سياسية فالإسلام ملك مشاع لا يجوز لأي كان ان يحتكره لنفسه ويحوله الى سيف بسلطة على رقاب الجميع كلما خالفوه في الراي وتصادموا معه في مجالات الحكم ادارة و الشأن العام،لان ذلك من شانه ان يفسد التنافس السياسي ولا يجعل الجميع متساوين من حيث الحظوظ والشرعية ولهذا السبب حصلت المعركة ولاتزال حول مسالة تحييد المساجد فالمسجد فضاء لأقصاء اخرين من دائرة الايمان فذلك من شانه ان يحول المساجد الى مقرات حزبية

[1] – صلاح الدين الجورشي ، قراءة في خصوصية الاسلام الحركي في تونس حركة النهضة نموذجا، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس ،2017.ص244-248.

[2] – صلاح الدين الجورشي ، مرجع نفسه ،ص244-248.

يستعملها هذا الحزب او ذاك لصالحه سواء عند الانتخابات او في غيرها من المناسبات ورغم ان الدستور قد حسم هذا الجزء الهام من الاشكال حين نص على حياد المساجد وعدم تحزيبها الا ان الجدل لايزال متواصلا حول الوصل او الفصل بين الدين والسياسة باعتبار ذلك من بين القضايا الخلافية المتواصلة بين الاسلاميين عموما كما يطلق عليهم العلمانيين لاشك في أن تخلي حركة النهضة عن الجانب الدعوي يمكن ان يمثل خطوة اخرى نحو التقيد بضوابط اللعبة الحزبية في اطار ديمقراطي يعتمد على توزيع عادل للمجالات والاختصاصات لكن هذا الامر يحتاج الى آليات واضحة وتوفر ارادة جدية من قبل كل الاطراف المؤمنة بدولة القانون وبدور المؤسسات وحتى تخطو حركة النهضة في الاتجاه الصحيح عليها ان تعمق النقاش بين اعضائها وانصارها حول الهدف الذي تسعى الى تحقيقه في السياق الراهن لتونس. هل مهمتها اليوم نشر العقيدة الاسلامية بين التونسيين ام ان الغرض من الحركة هو المساهمة في ترسيخ اسس النظام الديمقراطي والعمل على معالجة المعضلات التي يواجهها المجتمع وفي مقدمتها المعضلة الاقتصادية والاجتماعية... بالمعنى اخر المطلوب من حركة النهضة التخلي نهائيا عن شعار بقية حركات الاسلام السياسي القائلة بان عليها اقامة الدولة الاسلامية التي يلخصون طبيعتها في تطبيق الشريعة اذ بذلك تتحول حركة الى حزب مدني ويترك المجال الديني للدولة والمؤسسات المختصة في هذا المجال.[1]

الخاتمـــة:

وخلصت الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي ساهمت في وصول بعض الحركات الإسلامية للحكم لأول مرة في تاريخه و تصدرها المشهد السياسي العربي ومن ضمن هذه الحركات حركة النهضة التونسية التي وصلت للحكم في تونس 2011 ، التي ساهمت في إدارة الحكم وتحقيق الانتقال الديمقراطي رغم التحديات والعراقيل التي واجهته خلال فترة الحكم من خلال التوافق حيث تنتقي صفة الاقصاء وتبقى هذه الالية بحاجة الى جهات وأطراف تضمن استمراريتها.

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب:

1 – عبد الوهاب الافندي(وآخرون)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص10.

[1] – صلاح الدين الجورشي،ص248.

2- علية علاني. مستقبل الاسلام السياسي في تونس المسار والمألات . تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، تونس،2017 ،ص208.

3- محمد الحاج سالم وآخرون ، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام2011 ،أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ، الجامعة الامريكية ،بيروت ،مارس 2016 ،ص12.

4 -نوح فليدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها،ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008 ،ص16. 5 - صلاح الدين الجورشي ، قراءة في خصوصية الاسلام الحركي في تونس حركة النهضة نموذجا، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس،2017.ص244-248.

5 - صلاح الدين الجورشي ، قراءة في خصوصية الاسلام الحركي في تونس حركة النهضة نموذجا، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس ،2017.ص244-248.

6 - عادل عبد الغفار وبيل هيس ، الاحزاب الاسلامية في شمال افريقيا : تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر ، مركز بروكنجر ، الدوحة ، قطر ،2018، ص15.

7- عبد اللطيف الحناشي ، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة ، آفاق الاسلام السياسي في إقليم مضطرب ، تحرير محمد سليمان أبو رمان: مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ،2017، 53 ص.

8 - حسنين إبراهيم توفيق ، الحركات الاسلامية والسلطة في دول " الربيع العربي" قضايا وتساؤلات، حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي ،الصعود والافول ، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ،2014 ،ص21.

9 -إسلام السيد عيادي ، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، إشكالية الدولة الاسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي :دول الربيع العربي نموذجا، ط1، المانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018 ص347-349 .

10 - كنزة فني، تجربة حزب النهضة في تونس مابعد الثورة : قراءة في الوضع الامني على ضوء حكم التيار الاسلامي، اشكالية الدولة والاسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا، 2018،ص280-281.

المقالات:

1- حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة ، سياسات عربية ، دراسات واوراق تحليلية ، العدد 18،يناير 2016.

2 - خليل العناني، "الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي "،أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم، العدد 18 ، سياسية عربية ،يناير، 2016،ص44.

3- لرقط حسين ، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا:2010-2014،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد التاسع ، المجلد الثاني،ص5.

4-عائشة عباش، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد4، 2014،60.

5 - جاب الله بوجمعة ، عبد العزيز طوال ، جدلية سطوع وأفول حركة الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد01 ،جانفي2020 ، ص221.

6 - طارق عبد الحافظ الزبيدي ، تغريد حنون علي، فكر حركات الاسلام السياسي ، دراسة في المقومات والمعوقات ، مجلة العلوم السياسية، ص284.

7 - مسعود حبشي ،أحمد طعيبة ، العوامل المؤثرة في الاداء السياسي لحزب النهضة التونسية بعد التغييرات السياسية في الفترة 2010 -2014 ، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد13 ، 2019، ص3.

8 - أحمد الجلاد ، حركة النهضة إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية ،أوراق سياسية : مركز الفكر الاستراتجي للدراسات.

Livres :

Francesco Cavatorta. The success of 'Renaissance' in Tunisia and the complexity of Tunisian Islamism .

Middle East Report, issue 262, Spring 2012.p11 IRELAND.